

ينحصر في هذه الثلث واذا امتنع انسان منها تعين ان لا  
 ومقارنة العقول في الخارج للقيام بذاته بحدوثها فيه  
 بل العقل فينبغ ان كل مجردا ثم بذاته يصح ان يكون عالما  
 بسائر العقول ومنها بحث اما اولها فلا بد ان تقدم المقارنة  
 المطلقة على المقارنة الخاصة بما يتم اذا كانت المطلقة ذاتية  
 لها وهو موم واما ثانيا فلا بد من المقارنة في العقل صحة  
 المقارنة المطلقة في ضمن هذا الحاضر فجاز ان يصح لذات المراد  
 المقارنة في ضمن هذا الحاضر فقط لان ذات المراد يجب ان يكون  
 الله في المقارنة الخاصة اعني المقارنة العقلية فاذا وجد المراد  
 في الخارج انتفت المقارنة المطلقة لاستقفا وشرطها الذي هو  
 الموجود الذي هو توضيح ان ماهية المراد والحال متحدة في ذلك  
 والخارج الذي وجودها متي القان فجاز ان يكون الوجود والذات  
 شرط للمقارنة بينهما او الوجود والخارج معا لها وعلى التقديرين  
 يصح المقارنة بينهما اذا كان المراد موجودا في الخارج قابلا بذاته  
 واما ثالثا فلا بد من امتناع توقف صحة المقارنة المطلقة على

على المقارنة العقلية يدل بعينية على امتناع توقف صحة المقارنة  
 المطلقة بالنسبة الى النفسات فيلزم اصدار اللذين اما ان  
 ذلك لا دليل له بطلان هذه المقارنة وكل ما يمكن الواجب الوجود  
 بالامكان العام يجب وجوده له والامكان له حالة مستفزة هرف  
 القاب ان يحكي كبري القياس هناك كل مجرد عن المادة يمكن ان  
 يكون عالما بالكميات ثم يفهم نتيجة المقدمتين الى اذاهه ان يحصل  
 المطا او يقال صحت وكل ما يمكن للمجرد بالامكان العام يجب وجوده  
 له اذ لو بقي بالقوة لكان خروجه الى الفعل موقوف على استعداد  
 مادوية لقبول الفيض فيكون ما ياهصف فان قيل لو كان  
 الباري تعالى عالما بالشيء وان لم يتيسر صورته لكان عالما بالاشكال  
 لذاته ممكنة لا تتفقا الى ما تقوم به فتفتق الى صورته هو الواجب  
 لو كان غيره لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير فبالله  
 لها لذات مما فيه وهو ح لان القابل هو الذي يستعمل  
 والقابل هو الذي يفعل الشيء والدليل غير القابل في الامكان العقل  
 كل منهما مع الذبول عن اللذات فيلزم ان الشيء يكون قابلا  
 وناعدا قلنا لم للمجرد ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء